اقتصاد

أنزور للوزير: الله يعينك وضعك مأساوي.. والشهابي: الوزارة في واقع لا تحسد عليه

وزير الصناعة: عندما نصف الواقع لا نقصد الإحباط.. ولا نتجه نحو الخصخصة

محمد منار حميجو

أكثر وزير الصناعة مازن يوسف من عبارات سنعمل ونحاول ونجتمع أثناء ردوده على أعضاء مجلس الشعب، مقراً بالصعوبات التي تواجهها الوزارة في إعادة تأهيل المنشآت الصناعية ما يدفع ذلك إلى إعادة الانطلاق بها من نقطة البداية.

عرض الوزير لمشاريع وخطط الوزارة خلال جلسة المجلس أمس ما دفع العديد من النواب إلى الإحساس بالإحباط من الواقع الذي استعرضه، لدرجة أن نائب رئيس المجلس نجدة أنزور قال للوزير: «الله يعينك وضعك مأساوي».

ولم يسلم الوزير من الانتقادات التي وجهها إليه بعض النواب على اختلاف درجاتها، ورأى أنزور أن الجهود التي تبذلها الوزارة تخص فقط القطاع العام وليس الخاص، معتبراً أن الصناعة تنهض اليوم على القطاع الخاص.

في مداخلة له تحت القبة شدد أنزور على إيجاد قوانين جديدة تشجيعية للمستثمرين ليقدموا رأس المال للنهوض بالصناعة من جديد، داعياً إلى إحداث منطقة صناعية حرة في حلب لها قوانينها الخاصة لأنه من دون قطاع خاص لا يوجد صناعة.

من جهته رأى النائب قتيبة بدر أن شفافية وزير الصناعة في كلمته أدت إلى حالة إحباط في النفوس، ما دفع رئيس مجلس الشعب حموده الصباغ إلى القول: «وكّل الله إنشاء الله خير».

وفي كلمة له أضاف بدر: بكل تأكيد أن موازنة ٣٠ مليار ليرة لا تعتبر موازنة لوزارة حجم أضرارها تجاوز ٩٠٠ مليار المباشرة وغيرها، مؤكداً أنه لم يشاهد رؤية مستقبلية لعمل الوزارة.

ودعا بدر إلى إيجاد رؤية تتناسب مع إعادة الإعمار لجهة نوعية الصناعات تتضمن التشريعات والتسهيلات، متسائلاً عن الجدوى من معامل الإسمنت باعتبار أن المستورد منها أرخص من المنتج محلياً، ناهيك عن أنها تسبب التلوث كمعمل طرطوس ولجهة أخرى تأكل المساحات الخضراء.

وتطرق بدر إلى مسألة تعبئة المياه، مؤكداً أنها ليست صناعة، معرباً عن أمله في أن يكون هناك مراجعة لنوعية الصناعات.

من جهته قال النائب فارس الشهابي: الواقع أن وزارة الصناعة في موقف لا تحسد عليه لأن المطلوب إعادة بناء ما تم تدميره وقيمته نحو ٩٠٠ مليار ليرة مايعادل ١,٨ مليار دولار في حين الوزارة لا تملك سوى ٦٠ مليون دولار أي نحو ٣٠ مليار ليرة، وكلنا في محافظاتنا نطلب إصلاح المعامل الموجودة فيها.

وأوضح الشهابي أن معملاً واحداً لصناعة الإسمنت يكلف حوالى ١٥٠ مليون دولار ولدى الوزارة فقط ٦٠ مليون دولار، معتبراً أن المشكلة ليست مع وزارة الصناعة فهي تبنت المقترحات التي قدمها اتحاد غرف الصناعة وآخرها مشكلة الأقمشة والغزول.

وأضاف الشهابي: اليوم نحن أمام اتجاهين، الأول هو واقع الوزارة و٩٦ منشأة تم بناؤها، وفق طراز قديم، منها ٤٦ منشأة مدمرة، يحتاج بناؤها إلى تمويل مباشر من الحكومة، التي لا تملك سوى النزر اليسير من الأموال، والتي لا تستطيع أن تصلح أكثر من منشأتين أو ثلاثة، أما إذا كان الخيار المحافظة على هذا الشكل القديم للمنشآت؛ فلا يوجد حل.

وأضاف: الاتجاه الثاني هو وجود نوع من التشاركية وليس الخصخصة، بحيث تحافظ الدولة على ملكيتها العامة مثل ما هو موجود في الصين.

وتساءل: هل نحن أكثر اشتراكية من الصين التي لديها شركات في هذا الاتجاه وكذلك فرنسا وروسيا؟.

من جانبه قال النائب ربيع قلعجي: إذا بقينا نفكر بالعقلية القديمة، فلن تقوم قائمة للقطاع الصناعي.

كما طالب نائب آخر بوجود فريق متخصص يتولى إنجاز دراسة واضحة وشفافة عن واقع الحال بالنسبة للمعامل المتعثرة وتقديم الحلول الناجعة وآلية تنفيذها إضافة إلى تقييم ما تم إنجازه.

الوزير يرد

رد وزير الصناعة مازن يوسف على مداخلات الأعضاء بقوله: حينما نصف الواقع كما هو فلا نقصد الإحباط، ولا يعني ذلك أنه لا توجد رؤية، وإنما المقصود أن المطلوب كبير.

وأضاف يوسف: لدينا رؤية للنهوض بالقطاع الصناعي العام والخاص، وقد وضعنا الكثير من الحلول لمعالجة الكثير من القضايا العالقة منها العمالة وموضوع الرواتب والحوافز لتشجيع العمالة في القطاع العام، وهذه الرؤية لا تخص العام فقط بل الخاص أيضاً.

وأكد يوسف أن الحكومة لا تتجه نحو الخصخصة ولا يمكن العمل على ذلك حالياً، موضحاً أن إدخال شريك إستراتيجي في القطاع العام عملت عليه العديد من الدول.

وأضاف يوسف: التقيت وفوداً من الدول الصديقة والبعض منها اقترح التعاون في هذا المجال فأجرينا لقاءات شبه يومية للنهوض بالقطاع الصناعي إلا أننا بشكل دائم نصطدم بعقبات تعيدنا إلى نقطة البداية.

ورأى يوسف أن نهوض الوزارة متعلق بتضافر الوزارات والجهات كافة، مشيراً إلى أن دور الوزارة أيضاً ميسّر ومشرف على القطاع الخاص.

> ٣٠ مليار ليرة سورية موازنة الصناعة وأضرارها ٩٠٠ مليار

> قلعجي: إذا فكرنا بالعقلية القديمة لن تقوم للقطاع الصناعي قائمة

وفيما يتعلق بمعمل الجينز أكد يوسف أن المشروع توقف لأن المنتج رفض دفع التكلفة النهائية وطلب أن تكون في أول توريد للإنتاج إلا أن هذا تم رفضه وبالتالي توقف المشروع، مشيراً إلى أن سورية تنتج حالياً ٤ ملايين طن من الإسمنت سنوياً وفي حال إصلاح الخطوط المعطلة فإنه يمكن إنتاج ١٠ ملايين.

وأكد يوسف أن الطلب على الإسمنت سيرتفع في مرحلة إعادة الأعمار، مشيراً إلى أن خبراء إيرانيين قدّروا أن يرتفع الطلب إلى ما بين ٢٠ حتى ٢٥ مليون طن سنوياً.

وفيما يتعلق بموضوع المياه أوضح يوسف أنها ثروة وطنية وأن تعبئتها ليست خاسرة، مؤكداً أنه لا يوجد مياه مستوردة فكل من أتى من الخارج مهرب.

وكشف يوسف أن عقد معمل الكابلات (الخط المتوسط) رسا على شركة هندية لمدة تنفيذ سنة من أجل تأهيل أهم خط إنتاج في سورية، مؤكداً أنه يتم البحث حالياً عن شريك لتأهيل معمل الزجاج في حلب والذي يكلف نحو ٢٨ مليار ليرة للانطلاق به مباشرة.

وفيما يتعلق بموضوع المنطقة الصناعية في القابون أكد يوسف أن معامل القطاع العام مدمرة ولذلك فإن الحكومة تتجه نحو التجمعات الصناعية لتشغيل المعامل، لافتا إلى أن الشركة الخماسية مازالت تعمل ونقلها مرتبط بتجهيز المجمعات.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص لم يوضح اليوسف أن هناك قراراً بنقلها أم ببقائها، معتبراً أن هذا قرار حكومي.

وأشار يوسف إلى أن الحكومة خصصت نحو ٣٠ مليار ليرة للوزارة إلا أن هذا لا يعني أنها موازنة نهائية، موضحاً أنه إذا تم الانطلاق بمشاريع فإنه سيتم إجراء تعديل على الموازنة، منوهاً بأن أضرار القطاع الصناعي المباشرة وغير المباشرة بلغ نحو ٩٠٠ مليار وفي سياق آخر، أقر المجلس المرسوم ١٨ الخاص بجرائم الفرار الداخلي والخارجي للعسكريين الذي أصدره الرئيس بشار الأسد في اليوم العاشر من الشهر الحالي ويتم تطبيقه حالياً.

أقرب إليك
سيريتل SYRIATEL

DSE
Damascus Securities Exchange
سوق دمشق للأوراق المالية

إدراج أسهم شركة سيريتل موبايل تيليكوم في سوق دمشق للأوراق المالية

إلى السادة مساهمي شركة سيريتل موبايل تيليكوم
تعلن الشركة عن حصولها على الموافقة الأولية لإدراج أسهمها
في سوق دمشق للأوراق المالية
لذا فإن أي عمليات بيع أو نقل ملكية للأوراق المالية أو أي تعديلات
على سجل المساهمين ستتم من خلال سوق دمشق للأوراق المالية
كما نهيب بحضرتكم ضرورة مراجعة مراكز الشركة المذكورة أدناه
لتسليم شهادات الأسهم بشكل يومي من الساعة التاسعة صباحاً
وحتى الثالثة عصراً باستثناء يومي الجمعة والسبت وأيام العطل الرسمية

المدينة	المركز	العنوان
دمشق	قسم علاقات المساهمين	أوتوستراد المزة- بناء اتحاد كتاب العرب - مقابل القصر العدلي الجديد الطابق الثاني
حلب	مركز خدمات الحرية	دوار السريان الجديد - نادي الحرية
اللاذقية	مركز خدمات المرفأ	جانب مدخل المرفأ - بناء الشركة السورية للنقل البحري
طرطوس	مركز خدمات طرطوس السياحة	الكورنيش الشرقي - جانب دوار السياحة
حمص	مركز خدمات الحضارة	عكرمة الجديدة - شارع الحضارة
حماه	مركز خدمات العاصي	ساحة العاصي
الحسكة	مركز خدمات الحسكة	شارع فارس خوري - مقابل اتحاد نقابات العمال
القامشلي	مركز خدمات القامشلي	حي الوسطى - مقابل المشفى الوطني القديم
السويداء	مركز خدمات السويداء	شارع طارق بن زياد - مبنى مزود الإنترنت

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقع السوق الإلكتروني WWW.DSE.SY
ولكم جزيل الشكر

ما خطوات الحكومة الجدية لتفعيل مجالس الإدارة في المؤسسات العامة؟

وزيرة التنمية الإدارية لـ«الوطن»: تفرد المدير العام بقيادة المؤسسة حالة غير سليمة

عبد الهادي شباط

يبدو أن إصلاح وتفعيل مجالس الإدارة في المؤسسات والجهات العامة بات يمثل إحدى مفردات الحكومة لإصلاح القطاع العام وتصويب عمله، حيث يتم الحديث عنه لدى مختلف الإدارات الحكومية، وهنا نسأل: ما الإجراءات التي تعمل عليها الحكومة لتنفيذ هذا التوجه؟ علماً بأن مفاتيح تفعيل مجالس الإدارة في القطاع العام عناوينها معروفة وقد لا تحتاج لكثير من الوقت لمعالجتها.

عضو مجلس إدارة في مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي أكد لـ«الوطن» أن مجلس الإدارة في هذه المؤسسة شكلي وغير مفعّل، وهو مشابه لما هو معمول به لدى الكثير من المؤسسات والجهات العامة، إذ إن المدير العام هو الأساس في اتخاذ القرارات، وهو الذي يقوم بصياغة جدول عمل الاجتماعات الدورية لمجلس الإدارة بالطريقة التي تناسبه، وأن مجلس الإدارة لا يمتلك المرونة والهامش الواسع من الصلاحيات التي تتيح له معرفة ما يدور في المؤسسة، حيث تنتهي حدود معرفة مجلس الإدارة بما يتم اطلاعه عليه من قبل إدارة المؤسسة نفسها، وهو ما شاركه به عضو مجلس إدارة في مؤسسة أخرى لجهة تأكيده أن إدارة المؤسسة عملت عدة مرات على إخفاء بعض القضايا التي كانت عرضت على مجلس الإدارة وتم رفضها أو الاحتجاج عليها، حيث لم تعد موجودة في جدول عمل الاجتماعات اللاحقة لمجلس الإدارة.

تعويضات هزيلة

تصدرت التعويضات المالية المنخفضة التي يتقاضاها رئيس وأعضاء مجالس الإدارات في القطاع العام؛ حديث العديد ممن التقت بهم «الوطن»، حيث أكدو أن هذه التعويضات لا تتعدى ١٥٠٠ ليرة للجلسة، وبما لا يتجاوز صرفها لمرتين في الشهر الواحد كحد أقصى، وهو ما اعتبروه تعويضاً هزيلاً ولا يليق برئيس مجلس إدارة، وربما لا يكفي أجور المواصلات التي يحتاجها رئيس مجلس الإدارة للوصول للمؤسسة.

وذهب بعض أعضاء مجالس الإدارات لاعتبار أن هيكلة مجلس الإدارة وتركيبة العضوية فيه غير منطقية لجهة وجود أكثر من نصف أعضاء مجلس الإدارة من المؤسسة نفسها وهو ما يسمح بتمرير القرارات التي يرغبون بها، وخاصة أن المدير العام للمؤسسة غالباً ما يسمح بالوصول لهذا المكان لمن يكنون له الولاء في المؤسسة.

واعتبر بعض الأعضاء الذي تحدثت إليهم «الوطن» أن تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من المؤسسة نفسها يمثل حالة غير صحيحة كونه موظفاً في المؤسسة والمدير العام هو رئيسه في العمل، وبالتالي يكون الولاء للمدير العام وليس لرئيس مجلس الإدارة، ومنه لابد من إعادة النظر في هذه النقطة لجهة ما يمثله دور أمين السر من أهمية لجهة الاطلاع على محاضر الاجتماعات ومتابعة المواضيع المطروحة والقضايا التي تحتاج للبحث.

رأي حكومي

بيّنت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف لـ«الوطن» أنه يتم العمل على إعادة النظر بالمعايير الخاصة في مجالس الإدارة للجهات العامة بما يسهم في تمكين مجالس الإدارة لقيادة المؤسسات والشركات في القطاع العام، ورسم وصياغة سياسات سليمة ودقيقة لعمل هذه المؤسسات تسهم في تطوير عمل المؤسسة وطبيعة الخدمات التي تعمل عليها وعدم تعرض المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي للخسارة أو التراجع في أدائها.

واعتبرت السفاف أن ظاهرة تفرد المدير العام بقيادة المؤسسة يمثل حالة غير سليمة والحكومة لا ترغب باستمراره لما له من آثار وتداعيات على عمل المؤسسات لجهة ما تسمح به هذه الظاهرة من تفرد المدراء العامين بالقرارات، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي.

وفي الإجراءات الحكومية بينت الوزيرة أن أهمها عدم اختيار رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات في القطاع العام ممن لديهم أعباء في أعمالهم الأساسية في الجهات العامة وخاصة أنه جرت العادة على استسهال تشكيل مجالس الإدارة، وعادة ما يتم اختيار معاون وزير أو مدير لعضوية مجلس الإدارة دون النظر لحجم العمل الأساسي المطلوب منه وبالتالي يكون مجلس الإدارة عبئاً إضافياً عليه.

وعن تصحيح واقع التعويضات المالية التي يتقاضاها رئيس وأعضاء مجالس الإدارات في القطاع العام بينت الوزيرة سفاف أنه لم يتم بحث هذه النقطة حتى الآن، لكن سيتم إعادة النظر بكل ما هو معمول به في مجالس الإدارة لضمان تفعيل هذه المجالس ومنحها هامشاً أوسع من الصلاحيات والقدرة على قيادة مؤسسات القطاع العام.

واعتبرت أن مهمة أمين السر في مجلس الإدارة غير مؤثرة في قرارات المجلس وأنها مهمة إدارية لجهة المتابعة والتنسيق، وأن مجلس الإدارة يستطيع اختيار من يراه مناسباً لهذه المهمة.